بسم الله الرحمن الرحيم

العناوين:

- **علماء موريتانيا: التطبيع مع كيان يهود خيانة ومن أكبر المحرمات**
- **أردوغان والحزب القومي التركي يريدان دستورا جديدا لا يمس العلمانية والجمهورية**
- **الرئيس التونسي السابق: السلطات الجزائرية حاربت الثورة التونسية وناصبتها العداء**
- **بريطانيا تكشف وثائق تظهر صدمتها من سقوط عميلها الشاه ومجيء الخميني**

التفاصيل:

علماء موريتانيا: التطبيع مع كيان يهود خيانة ومن أكبر المحرمات

ذكرت صفحة القدس العربي يوم ٢٠٢١/٢/٢ أن عشرات العلماء في موريتانيا أكدوا في فتوى لهم وقعوها يوم ٢٠٢١/١/١ أن "العلاقة مع الكيان الغاصب لأرض فلسطين المحتل لبيت المقدس وأكنافه حرام لا تجوز بحال، وأن التطبيع الذي يروج له المروجون يعني إقرار الغاصبين المحتلين على تدنيس المسجد الأقصى قبلة المسلمين الأولى وتلويث الأرض المباركة أرض الأنبياء ومهبط الرسالات وأرض الجهاد والرباط بفجورهم وفسوقهم وجرائمهم وإفسادهم"، وأوضح العلماء أن "حرمة العلاقة مع (إسرائيل) تعود لأسباب منها أن التطبيع مع هؤلاء الصهاينة المحتلين إقرار لهم على الاستمرار في احتلال بلاد المسلمين وتخل عن فريضة الجهاد وتعاون مع من قاتلنا وأخرجنا من ديارنا وظاهر على إخراجنا. وفي الوقت نفسه خذلان لإخواننا المسلمين في فلسطين وانضمام إلى صفوف الأعداء المحاربين وركون إلى الظالمين وهو تشجيع لليهود على ما يقومون به من إفساد وموافقة على تدنيس المسجد الأقصى وتلويث الأرض المباركة فهذا التطبيع من أعظم المحرمات. وأن حقيقة هذا التطبيع هو مساندة ودعم كامل للصهاينة الغاصبين على كافة ما يقومون به من حصار وقتل وتدمير، ولا يمت إلى الصلح بصلة. فالصلح هو وقف للقتال لمصلحة المسلمين ما استقام العدو ولم ينقضه بعدوان أو غدر. أما التطبيع المذكور فواقعه موالاة وموادة وتحالف وتعاون معه في مجالات مختلفة ضد الإسلام والمسلمين. وأن العدو إذا احتل بلدا من بلاد المسلمين فالجهاد لإخراج هذا المحتل يصبح فرض عين والاستعداد لهذا الجهاد وإعداد القوة له يصبح فرضا. فالواجب هو الجهاد لإخراج اليهود من الأرض التي احتلوها وليس التطبيع معهم. ولا يجوز بحال من الأحوال الاعتراف لليهود بشبر من أرض فلسطين. فهذا الاعتراف خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين".

أردوغان والحزب القومي التركي يريدان دستورا جديدا لا يمس العلمانية والجمهورية

قال الرئيس التركي أردوغان أثناء ترؤسه اجتماعا للحكومة يوم ٢٠٢١/٢/١: "إن الوقت ربما قد حان من أجل مناقشة دستور جديد لتركيا، يمكننا التحرك من أجل إعداد دستور جديد في المرحلة المقبلة حال توصلنا لتفاهم مع شريكنا بتحالف الشعب حزب الحركة القومية. وإن مصدر مشاكل تركيا بالأساس نابع من الدساتير المعدة من الانقلابيين منذ عام ١٩٦٠" (الأناضول ٢٠٢١/٢/١) وفي اليوم التالي "قام رئيس الحركة القومية دولت بهتشلي بتأييد دعوة أردوغان وأن حزبه مع حزب العدالة والتنمية الحاكم سيؤدي المسؤوليات الملقاة على عاتقه لإجراء التغييرات الدستورية من مبدأ احتضان وتوحيد الجميع" (الأناضول ٢٠٢١/٢/٢). علما أن الدستور الذي وضعه الانقلابيون عام ١٩٦١ وكذلك الذي وضعوه عام ١٩٨٢ لم يغيرا شيئا في أساس الدستور الذي وضعه مصطفى كمال عام ١٩٢٤م بعد هدمه للخلافة وعدّله عام ١٩٣٧ عندما وضع مادة العلمانية بشكل مباشر، بل أكدا الأسس

القائم عليها الدستور وهي العلمانية والجمهورية والقومية والكمالية، وأن هذه الأسس لا يسمح بتغييرها أو الاقتراح بتغييرها أو تعديلها.

وعندما يقول أردوغان إنه يتحرك مع حزب الحركة القومية لإيجاد دستور جديد يفهم منه أنه لن يجري تعديلات على هذه الأسس، لأن حزب الحركة القومية يعادي أي توجه إسلامي ويتبنى العلمانية الفاسدة ويدافع عنها بقوة كحزب العدالة والتنمية، وكذلك يتعصب للقومية النتنة ويدعو لها ويدافع عن النظام الجمهوري. فإذا حصل أن قاموا وأصدروا دستورا فإنهم لن يمسوا هذه الأسس وسيتطرقون للمواد الجانبية التي تجري عليها تعديلات باستمرار. وهذا ما يفهم من تصريحات رئيس حزب الحركة القومية أنه يريد أن يجري تغييرات على بعض المواد وليس دستورا جديدا للبلاد. ولا يمكن للذهن أن يذهب بعيدا ليقول إن أردوغان وحزب الحركة القومية سيعملان على استصدار دستور إسلامي وهما وحزبهما يدافعان عن العلمانية والجمهورية والقومية. وفي الوقت نفسه يحاربان من يدعو إلى الخلافة وتطبيق الدستور الإسلامي كشباب حزب التحرير ويزج بهم في السجون ويحكم عليهم لسنوات طويلة.

الرئيس التونسي السابق: السلطات الجزائرية حاربت الثورة التونسية وناصبتها العداء

هاجم الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي الجزائر لوقوفها ضد الثورة عام ٢٠١١ وذلك في مقابلة مع قناة الخليج الفضائية يوم ٢٠٢١/١/٣٠ فقال: "إن السلطات الجزائرية حاربت الثورة التونسية وناصبتها العداء في سنواتها الأولى، وإن ما عانته الثورة التونسية من النظام الجزائري لا يقل عما عانته من دولة الإمارات ولو بأسلوب مختلف"، وكشف المزوقي عن لقاء جمعه مع الرئيس الجزائري السابق بوتفليقة حينها وأنه "طمأن السلطات الجزائرية بأن الثورة التونسية شأن داخلي". وقامت حركة النهضة لتعلن رفضها لتصريحات المرزوقي ووصفتها بأنها مسيئة للجزائر وأعلنت الحركة أنها "ترفض التصريحات المسيئة للشقيقة الجزائر وتعتبرها متسرعة وغير مسؤولة وغير مراعية لعلاقة الأخوة التي تربط الشعبين"، وأشادت "بالمواقف الجزائرية الداعمة لتونس ودعمها للتجربة الديمقراطية الناشئة بالبلاد"، ومن ثم قام الغنوشي بنفسه بصفته رئيس الحركة ورئيس البرلمان التونسي بالإدلاء بتصريحات مشابهة ويدافع عن العلاقة مع النظام الجزائري. (القدس العربي ووكالة الأناضول ٢٠٢١/٢/٢)

إن النظام الجزائري كغيره من الأنظمة في البلاد الإسلامية لا يريد حدوث أي ثورة على الأنظمة الفاسدة التي تطبق أنظمة الكفر وتتبع المستعمر الغربي. وفي الوقت نفسه فإن النظام في تونس كالنظام الجزائري يتبع السياسة الخارجية نفسها بموالاة أوروبا وخاصة بريطانيا. وقد سقط المرزوقي ولم يعد له وجود يذكر فيقوم ويفضح دور النظام الجزائري في محاولة منه ليعود إلى الواجهة، وهو لا يختلف في عقليته عن عقلية النظام الجزائري بتبني الأفكار والأنظمة الغربية من علمانية وجمهورية وديمقراطية، وكذلك شريكه السابق الغنوشي الذي يمارس تطبيق هذه الأنظمة ويحافظ عليها.

بريطانيا تكشف وثائق تظهر صدمتها من سقوط عميلها الشاه ومجيء الخميني

كشفت وزارة الخارجية البريطانية وثائق سرية عن موقف بريطانيا من الثورة الإيرانية فتقول إنها "لم تصدم صور نزول الخميني على سلم الطائرة في طهران في الأول من شباط عام ١٩٧٩ عاصمة أوروبية كما صدمت لندن". وعبرت عن الصدمة نفسها "في الساعات الأولى من عودة زعيم الثورة التي أطاحت بنظام شاه إيران محمد رضا بهلوي بقرار فوري بإجراء مراجعة شاملة لتحديد أسباب فشل بريطانيا مخابراتيا ودبلوماسيا في التنبؤ بما حدث. وإن السفير البريطاني في طهران سير أنطوني بارسونز كتب يوم ١٠ أيار ١٩٧٨ إلى الدكتور ديفيد أوين وزير الخارجية البريطاني آنذاك يؤكد له أن المعارضة التي يتزايد صخبها والمؤلفة من رجال الدين والراديكاليين اليساريين والشيوعيين ليست تهديدا جديا للشاة". إلا أنه بعد ثمانية أشهر فقط فوجئت الحكومة البريطانية بمغادرة الشاه تحت ضغط الثورة، إيران التي كانت تتمتع فيها بريطانيا بوجود قوي في كل المجالات.

مر ١٥ يوما فقط لتأتي المفاجأة الثانية وهي عودة الخميني من منفاه في فرنسا في أول شباط لتتأكد الطبيعة الإسلامية للثورة. وأرسل السفير البريطاني في طهران برقية بعد يومين من مغادرة الشاه طهران: "إن نظام الشاه خدم مصالحنا بقدر جيد، ومن المحتم أنها (المصالح البريطانية) سوف تنتهي أيا تكن النتائج" واختتم السفير برقيته قائلا "المستقبل بالنسبة للجميع غامض وينذر بالشؤم"، وقد جعل هذا التحذير وزير الخارجية أوين يشدد على أن يكون التحليل المطلوب معمقا للأحداث في إيران ويشمل فترة طويلة تمتد بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨. ومن بين الأسئلة التي طلب الوزير إجابات عليها: "هل هناك دروس تتعلم منها وزارة الخارجية فيما يتعلق بالأنظمة المستبدة وتقديم النصح لها وكذلك العلاقات مع عناصر المعارضة (لهذه الأنظمة)؟" وقال السفير البريطاني الذي عين فيما بعد مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة: "إنه سعى للتخفيف من هوس الفرس بما فيهم الشاه بأيادي البريطانيين الخفية"، مشيرا إلى أن هذا الهوس نتج "عن ١٥٠ عاما من التدخل البريطاني الشامل في شؤون إيران الداخلية"، ولفت السفير الانتباه إلى أنه "لا يجب أن ننسى أبدا كيف استفدنا من نظام الشاه لعدد من السنين. فالشركات والصناعة البريطانية جنت قدرا هائلا من الأموال من إيران قبل وأثناء فترة الازدهار"، وتعترف الوزارة البريطانية بأخطاء بريطانيا في التحليلات السياسية للوضع في إيران وبالتالي خسارتهم هناك بذهاب الشاه. وتكشف الوثائق "أنه سافر إلى واشنطن للقاء مسؤولي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ووزارة الخارجية" وقال "لم تكن خطة انسحابنا من منطقة الخليج لتتم بالشكل الذي نفذت لولا علاقتنا الجيدة مع الشاه.." (بي بي سي ٢٠٢١/٢/١).

وما لم تكشفه وزارة الخارجية البريطانية هو علاقة الخميني بأمريكا التي نجحت في إخراج الشاه من إيران وضغطت على الجيش الإيراني ليسلم الحكم للخميني بعد عودته من فرنسا والتي اعترف رئيس مخابراتها في تلك الفترة أنها، أي فرنسا، قبلت بإقامة الخميني لديها بضغوط أمريكية، وقد اتفق الخميني مع أمريكا على السير في العلاقات الخارجية، أي السير في فلك أمريكا، وقد ذكر ذلك في مقابلة مع صحيفة واشنطن بوست وهو في منفاه في باريس، حيث قال: "إننا مستعدون للتعاون مع أمريكا بشرط ألا تتدخل في شؤوننا الداخلية". وكشفت المخابرات الأمريكية عام ٢٠١٦ عن علاقة الخميني بأمريكا منذ عام ١٩٦٣ حيث كتب رسالة للرئيس الأمريكي كنيدي في عيد النيروز في شهر آذار عام ١٩٦٣ عبر فيها عن دعمه لأمريكا، وكذلك كشفت عن رسالة أرسلها للرئيس الأمريكي كارتر يوم ١٩٧٩/١/١٩ والتي "وعد فيها الرئيس الأمريكي بعدم قطع إيران للنفط عن الغرب، وعدم تصدير الثورة وإقامة علاقات ودية مع أمريكا" (بي بي سي فارسي ٢٠١٦/٦/٣) ولهذا سارت إيران في فلك أمريكا في السياسة الخارجية فدعمت احتلالها لأفغانستان والعراق كما اعترف حكامها، وكذلك دعمتها في سوريا لتحول دون سقوط النظام العلماني الإجرامي التابع لأمريكا ومنع إقامة الخلافة الإسلامية. وقد كشف حزب التحرير من أول يوم عن علاقة الخميني بأمريكا، وعندما أصدر دستور الجمهورية الإيرانية قام الحزب بنقضه وعرض مشروع الدستور الإسلامي المستنبط من الكتاب والسنة وقام بتوزيعه في إيران باللغة الفارسية.